التغطية الصحفية لقضايا التنمية المستدامة في الجزائر

د. مصطفى سحاري
جامعة المدية، الجزائر

الملخص

أرد الباحث من خلال الدراسة تحليل التغطية الصحفية لقضايا التنمية المستدامة في الجزائر من خلال إختيار صحيفة الخبر أنموذجا في التحليل ، وهذا من خلال اعتماد أداة تحليل المحتوى لأجل تحليل مختلف المواد الصحفية التي اعتمدت عليها صحيفة الخبر خلال تغطيتها لقضايا التنمية المستدامة في الجزائر طوال الفترة المختارة ، أي من جانفي 2015 إلى مارس 2016، وبعد عملية التحليل توصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها أن صحيفة الخبر تركز في تغطيتها على القضايا الاقتصادية بشكل كبيرة دون مراعاة مختلف المجالات الأخرى للتنمية المستدامة ، إضافة إلى توظيفها للخبر والتقرير بشكل كبير خلال فترة التغطية، ومع هذا استطاعت الصحيفة أن تفي بمسؤلياتها تجاه المواطن الجزائري، ولو بنسبة قليلة من خلال توفير المعلومات اللازمة حول مختلف القضايا، وتفسير الغامض والمبهم منها، لأجل تنوير الرأي العام بها، ومن ثمة اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

مقدمة:

يعد المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية ، والمنعقد بريو دي جانيرو في البرازيل خلال الفترة الممتدة من الثالث إلى الرابع عشر من شهر جوان حزيران عام 1992، من أهم النشاطات الدولية التي تم التأكيد خلالها على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، والجزائر من بين الدول 172 التي شاركت ووافقت على توصيات هذا المؤتمر، ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانة بارزة في سياساتها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها الإنمائية.

في ظل هذا، كان لابد على وسائل الإعلام الوطنية الجزائرية بمختلف أنواعها وأصنافها وأطيافها أن تولي الموضوع أهمية بالغة من خلال متابعتها لمختلف البرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية، لتعريف الجماهير بها وإبراز إيجابياتها وسلبياتها عبر التقارير اليومية والريبورتاجات والتحقيقات الجادة.

ومن بين هذه الوسائل نجد الصحافة المكتوبة، خاصة الصحافة الخاصة منها التي تتوفر على هامش من الحرية في الطرح والمعالجة، على عكس الصحافة العمومية التي تبقى مجرد منبر لمدح كل مبادرات الحكومة ومشاريعها.

ومن أهم الصحف تأثيرا في الرأي العام في الجزائر نجد صحيفة الخبر التي تحتل مكانة بارزة في أوساط المجتمع الجزائري نظرا لقوة الطرح الذي تتمتع به، فضلا عن الاحترافية والمصداقية اللتان تتمتعان بهما في تغطيتها لمختلف القضايا الوطنية، ولعل من بين القضايا التي أولتها الصحيفة عبر نسختها الالكترونية أهمية بالغة قضايا التنمية المستدامة التي خصصت لها حيزا هاما أثناء تغطيتها ومتابعتها، ويشرف عليها صحفيون يتمتعون بقدر عال من الكفاءة والاحترافية كل حسب مجاله وتخصصه.

I.الإطار المنهجي للبحث

1/ الإشكالية

لم يكن التطورالإعلامي المذهل الذي حصل في السنوات القليلة الماضية وليد الصدفة، بل أملته بعض العوامل الموضوعية والذاتية التي أدت إلى تقدم المجتمعات الإنسانية، ومع هذا التطور تعاظمت أدوار وسائل الإعلام والاتصال، وخاصة في مجال تحقيق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتنمية الإحساس بالتوافق الاجتماعي، وتحديد القواسم المشتركة في أي مجتمع، كقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ويعتمذلك على كيفية حسن استخدم هذه الوسائل وإدارتها إدارة جيدة في مواضيع ذات أهمية خاصة، كموضوع التنمية المستدامة مثلا، والتي تعد نوعًا خاصًا من التغيير الاجتماعي من خلال إحداثها تحولات واسعًة وكبرى في بنية المجتمع، وإدخالها أفكارًا جديدة لرفع مستوى المعيشة، واللحاق بركب التطور والتقدم استنادًا إلى إدارة متميزة، واستخدام وسائل إنتاجٍ أكثر عصرية، وتنظيم اجتماعي متطور.

والجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية التنمية المستدامة بمعناها الشامل، خاصة بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية سابقا النمو الاقتصادي، ليتحول التركيز فيما بعد من النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، بمعنى الانتقال من الرأسمال البشري الى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً الى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، وهذا بالاستناد الى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً كبيرا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل.

في خضم كل هذا كان لابد من حضور إعلامي دائم في كل مشروع تنموي تطرحه السلطة السياسية في الجزائر، باعتبار أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما وأساسيا في التعريف بكل المشروعات التنموية، وإبراز إيجابياتها وسلبياتها وانعكاساتها وتداعياتها على المجتمع ككل.

ولعل من بين وسائل الإعلام التي أولت لمشاريع التنمية في الجزائر أهمية قصوى، نجد الصحافة المكتوبة، خاصة الصحافة الخاصة منها، من خلال متابعتها وتغطيتها لمختلف المشاريع التنموية عبر تقاريرها وتحقيقاتها الدورية لتعريف الرأي العام المحلي والوطني بهذه المشاريع، وإبراز محاسنها ومساوئها، **وعليه كيف تغطي الصحافة الجزائرية قضايا التنمية المستدامة؟ وما هي حدود المعلومات التي تقدمها للرأي العام الجزائري؟ وهل تفي بمسؤوليتها الاجتماعية في كشف الحقائق؟**

2/ نوع الدراسة ومنهج البحث: تعتبر هذه الدِّراسة من الدِّراسات الوصفية التحليلية، التي هدفها الحصول على الحقائق المتعلقة بالجوانب النَّظرية والتطبيقية للموضوع المدروس، والتعرَّف على الظاهرة بطريقة مفصَّلة ودقيقة، إذ تقوم البحوث الوصفية عادة على تحليل الحقائق تحليلا دقيقا، كما تتميَّز بكونها تدرس الوقت الحاضر، أي تتناول مواضيع موجودة فعلاً وقت إجراء الدِّراسة، وهذا ما ينطبق على موضوع **التغطية الصحفية لقضايا التنمية المستدامة في الجزائر** ، كما أنَّ هذا النَّوع من البحوث لا يتوقف فقط عند جمع البيانات وتفسيرها وعرضها، واستخلاص النتائج والدلالات التي تؤدي إلى إمكانية إصدار تعميمات بشأن الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها[1].

ويعرف "هويتني Whitney" البحث الوصفي بأنَّه ذلك " البحث الذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف، أو مجموعة من الأشخاص، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع " [2]، فهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة زمنية معينة من أجل الحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

هذا، ويعتبرالمسح من المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية التي تعنى بجمع الحقائق واستخلاص دلالاتها طبقا لأهداف الدراسة، حيث واستخدمه الباحث من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة لمعرفة خصائص التغطية الصحفية لقضايا التنمية المستدامة، معتمدا في ذلك على مسح المضمون من خلال تحليل مضمون عينة من المواد الصحفية لجريدة الخبر من خلال نسختها الالكترونية ، حيث يستخدم مسح تحليل المضمون لوصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفا موضوعيا ، ومنتظما ، وكميا بغرض تحديد أسس الموضوعات والبرامج التي تقدمها وسائل الاتصال[3]، ولأجل تجنب المسح الشامل الذي يتطلب وقتاً أطول وجهدا مضاعفا، اختار الباحث منهج المسح بالعينة كمنهج يتناسب وأهداف الدراسة من أجل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

3/ أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على أداة تحليل المحتوى، لا سيما وأنّ عملية تحليل محتوى الاتصال تستهدف عزل خصائص وسمات المحتوى عن بعضها، ليمكن وصفها بوضوح واكتشاف العلاقة بينها وبين بعضها البعض، أو بينها وبين عناصر أخرى ترتبط بها، مثل أسباب ودوافع وأهداف ما قيل أو ما كتب ومعرفة شخصية المصدر أو سمات الجمهور[4]، وفي هذا الشأن صمم الباحث استمارة تحليل المحتوى بهدف تحليل مضمون النسخة الالكترونية لصحيفة الخبر الجزائرية.

4/ مجتمع البحث وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع البحث في جميع المفردات التي يدرسها الباحث سواء كانت جمهورا أو موادا إعلامية، وعلى هذا الأساس لابد من التعرف على ما يحتويه مجتمع البحث من مفردات إلى جانب التعرف على تكوينه الداخلي تعرفا دقيقا، لأنه أساس نجاح اختيار العينة فيما بعد[5]، ويتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة في المواد الصحفية التي تتعلق بقضايا التنمية المستدامة التي نشرت في جريدة الخبر الجزائري ، والتي تعد من أكبر الصحف وأكثرها مقروئية واحترافية، واختار الباحث هذه الصحيفة كونها ذات تأثير، حيث قام بأخذ عينة من أعداد الصحيفة بطريقة عشوائية، آخذا من كل أسبوع عددا، حتى يكون أقرب إلى التمثيل، وبعيدا عن التحيز، وهنا تم تحديد الفاتح من جانفي 2015 إلى غاية 31 مارس 2016 ،أي 15 أسبوع ، وبذلك بلغ عدد الموضوعات 33 موضوعا ضمن أعداد الصحيفة الخمسة عشر.

أولا/ مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة، لابد من تعريف التنمية، فالتنمية هي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج والخدمات، نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية منها والخاصة، وتنمية المجتمعات المتخلفة تعني نقلها من مستوى إلى مستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما ونوعا.

هذا وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بعدة تعريفات، لعل أبرزها الذي يعرفها بأنها تدعيم المجهودات ذات الأهمية للمجتمع المحلي بالخطط الحكومية، وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح لهذه المجتمعات متماشية ومتكاملة مع خطط الاصلاح العامة للدولة[6].

ونظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، لأن البعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، بينما يرى آخرون أن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للدول الغنية،الأمر الذي أضفى على المفهوم نوعا من الغموض، فبالرغم من أن المفهوم واسع التداول، ولكنه في نفس الوقت متعدد المعاني، وهذا راجع إلى تعدد التعريفات واختلاف معانيها، حيث حصر التقرير الصادر عن معهد الموارد العلمية عشرين تعريفا واسع التداول ، قسمت إلى أربع مجموعات، اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية.

تركز التعريفات الاقتصادية على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعتها، وعلى الصعيد الاجتماعي، تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وعلى صعيد البيئة، تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وأخيرا الجانب التكنولوجي، فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديقة للبيئة[7].

ومن بين التعريفات التي قدمت للتنمية المستدامة نجد تعريف إدوارد باربيEdward Barbie الذي يرى بأنها النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، فهي من هذا المنطلق تختلف عن التنمية، في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي[8].

وعرفها تقرير بروتلاند عام1987 بأنها عملية التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم للخطر [9]، كما عرفها بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة، نظام حيوي، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي.

وعرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل.

لكن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002 تناول التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي، واعتبر أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وتمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي[10].

واقع التنمية المستدامة في الجزائر

في مجال البيئة، تعد مهمة حماية البيئة والمحيط بصفة عامة، مهمة أفراد ومؤسسات المجتمع، حكومية أو غير حكومية، ولا يتأتى ذلك إلا بتكريس مبادئ التنمية المستدامة، فالجميع معني بقضية حماية البيئة، وهنا يتجلى دور المؤسسات الاقتصادية في التعاون مع باقي الأطراف، كون هذه الأخيرة مسؤولة مسؤولية كبرى عن بعض الآثار الجانبية التي تخلفها العملية الاقتصادية على البيئة.

وبعد الانفتاح الاقتصادي في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، على غرار كتابة الدولة للبيئة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وهو جهاز للتشاور متعدد القطاعات يرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، بل أكثر من ذلك خصصت وزارة كاملة سميت بوزارة البيئة والإقليم ترأسها السيد شريف رحماني أنذاك.

أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي فقدأنجزت الجزائر العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، هذه الأعمال أعطت نتائج جديرة بالاهتمام في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن الجزائري بتوفير السكن الاجتماعي، ومجانية التعليم والصحة،والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، وقد سجلت مع ذلك معوقات كبيرة منها صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، عرقلت نوعا ما مجهودات الجزائرفي مجال تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين[11].

وعلى هذا الأساس شرَّعت الجزائر العديد من القوانين وأصدرت المراسيم، التي من شأنها الحد من التجاوزات الخطيرة لبعض المؤسسات الاقتصادية، ومن بين هذه الاجراءات نجد الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة، وذلك ابتداء من قانون المالية لسنة 1992 م، الذي أسس رسما سنويا يتراوح ما بين 3.000 دج إلى 30.000 دج على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، والتي تزاولها المؤسسات، ويكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية (قباضة الضرائب للولاية) مساويا لحاصل المعدل الأساسي ومعامل مضاعف يتراوح من واحد إلى ستة عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أو الملوثة، حيث يحدد المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة و أهمية تلك الأنشطة.

وفي قانون المالية لسنة 2000، تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم، والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص، حيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن نشاطها.

إلى جانب فرض إتاوة المحافظة على جودة المياه، حيث جاء قانون المالية لسنة1996 ليؤسس إتاوة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، تحصَّل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها، أو لدى دواوين المساحات المسقية، وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تمتلك أو تستغل آبارا أو تنقيبات، و توجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المنظمات المذكورة في برامج حماية جودة المياه و الحفاظ عليها.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة، تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية.

وفي المقابل فرض قانون المالية لسنة 2000 الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص، سواء كان بنزين عادي أو ممتاز، بحيث حدد بـ 1 دج لكل لتر، يحصل لحساب التخصيص الخاص بالصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث و ذلك مناصفة (أي 50 % لكل صندوق)[12].

وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون تهيئة الإقليم الجزائري في 2001 الذي بموجبه انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات للقيام بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة وبالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، باتنة، تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك المسئولين داخل المنظمات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد، وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

أما في المجال السياحي صادق المجلس الشعبي الوطني في2003 على مشروعين قانونيين يتعلقان بالتنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة و تسييره عقلانيا.

وتمحورت التعديلاتحول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار غلافا ماليا لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز مشاريع هامة على غرار، مشروع حماية الساحل ومشروع حماية التنوع البيولوجي، ومشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب، فضلا عن عمليات تحسين المحيط الحضري، وغيرها من المشاريع الأخرى.

ثانيا/ تحديات التنمية المستدامة في الجزائر: هناك عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر نذكر منها

1/ ضعف معدل النمو الاقتصادي [13]: يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي لأي دولة، والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وثروات الأمة، وهذا بالاعتماد على الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ومن المعروف أن الجزائر بعد نيلها للاستقلال السياسي في الخامس جويلية 1962 تبنت النموذج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي، والاعتماد على سياسة التصنيع على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الناتج الداخلي الخام، أضف إلى ذلك اعتماد برامج التصنيع على المداخيل البترولية، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد بينت الازمة الاقتصادية وانخفاظ أسعار البترول عام 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني، حيث ترتب على ذلك زيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة وارتفاع المديونية الخارجية ونقص العملات الأجنبية، وانخفاظ معدلات النمو حت أصبحت معدلات سالبةفي الفترة 1994/1986، الأمر الذي أجبر الجزائر على تطبيق اصلاحات اقتصادية أفرزت ما يلي:

أ/ تطهير المؤسسات العمومية ومنحها الاستقلالية وإخضاعها للقانون التجاري.

ب/ طرح قانون جديد للاستثمار عام 1988 أكثر انفتاحا على القطاع الخاص.

ج/ تحرير الأسعار وجعلها تعتمد على قواعد السوق بدل تدعيمها.

د/ تشجيع المؤسسات على التصدير.

ورغم هذه الاجراءات فقد انخفضت معدلات النمو بشكل رهيب حتى وصلت إلى 1.2% سنة 1998، لتعاود الارتفاع بداية من عام 1999.

وفي عام2001 تم اعتماد برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار قصد تحفيز النمو، وترقية الاستثمار وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر، وبفضل هذا البرنامج الذي امتد إلى عام 2004، وبفضل هذا البرنامج حققت الجزائر نموا في معدلات النمو ، حيث ارتفع من 2.1% سنة 2001 إلى 6.2% عام 2003، لكنه سرعان ما عاود الاتخفاظ بداية من عام 2004 إلى أن وصل إلى أدنى مستوى عام 2006، وبداية من عام 2010 بقي معدل النمو في الجزائر محافضا على نفس المستويات تقريبا، إذ تراوح المعدل ما بين 3.3% إلى 3.8% عام 2016.

الجدول رقم 01 يوضح معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر [14]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو	%0.2	%2.5	%4.1	%6.8	%5.2	%5.1	%2.0	%3.0	%2.4	%2.4	%3.3	%3.3	%2.3	%3.8	%3.9	%3.8

2/ ظاهرة البطالة: بعد الازمة الاقتصادية سنة 1986 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تطفو على السطح حتى بلغت ذروتها سنة 1988، الأمر الذي أدى إلى انفجار اجتماعي عرف تاريخيا بأحداث أكتوبر 88، ولتهدئة الأوضاع اتخذت الجزائر عدة إجراءات لمحاربة البطالة ودعم التشغيل وذلك من خلال عدة أجهزة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما[15]:

أ/ النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني، والتي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة وعقود ما قبل التشغيل، والتأمين على البطالة وغيرها.

ب/ الإجراءات الخاصة بالاستثمار من خلال ترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل عن طريق القرض المصغر والمؤسسات الصغيرة، وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

هذه الإجراءات سمحت بتقليص حجم البطالة في الجزائر، فعلى سبيل المثال كان حجم البطالة سنة 2004 يقدر بـ 17.7% انخفض عام 2007 إلى 13.8% ليصل إلى 11.2% عام 2015 حسب إحصاءات المكتب الدولي للعمل[16] ، ليعاود في الارتفاع مع بداية العام 2017، حيث وصلت نسبة البطالة فبي الجزائر في الربع الاول من نفس السنة إلى 12.3% حسب الديوان الوطني للإحصاء .

الجدول رقم 02 يوضح معدلات البطالة في الجزائر من 2004 إلى 2016[17]

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	%17.7	%15.3	%12.3	%13.8	%11.3	%10.2	%10.0	%10.0	11.0	%9.8	%10.6	%11.2	%10.5

ورغم انخفاض معدلات البطالة، إلا أن هذه المستويات تبقى مقلقة نظرا لعدة اعتبارات نذكر منها[18]:

أولا/ مناصب العمل التي تم فتحها منذ عام 2004 معظمها مؤقتة في إطار ما يسمى بعقود ما قبل التشغيل.

ثانيا/ هيمنة قطاع التجارة والخدمات والإدارة على حساب قطاع الصناعة والفلاحة والسياحة، حيث بلغت النسبة في قطاع الفلاحة 13.5% وفي الصناعة 12% فقط.

ثالثا/ ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة، إذ أن الأغلبية المطلقة من طالبي العمل في الجزائر غير مؤهلة.

3/ تفاقم ظاهرة الفقر [19]: الفقر هو أبرز المشاكل الاجتماعية التي هددت وتهدد استقرار الجزائر، ولعل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات، ساهمت بشكل مباشر في تفاقم الظاهرة، وتدهور الحالة المعيشية للفئات الضعيفة في ظل التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام اقتصاد سوق تضبطه قوانين المنافسة، والذي زاد الطين بلة اعتماد إجراءات تصفية المؤسسات المفلسة، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء كلية عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية، بمعنى تحقيق أرباح اكبر بأقل التكاليف.

في ظل هذه الوضعية بلغت نسب الفقر في الجزائر مستويات قياسية، حيث بلغت سنة 1995 بفعل سياسات التعديل الهيكلي 25.2% وفي سنة 1999 بلغت 23.3% ثم نزلت إلى 16.6% عام 2005، ليصل إلى أدنى مستوى خلال سنتي 2012 و 2013 حسب الديوان الوطني للاحصاء.

الجدول رقم 03 يوضح معدل الفقر في الجزائر منذ 1995 إلى 2013

السنة	1995	1999	2000	2004	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%25.2	%23.3	%23.0	%18.1	%16.6	%11.1	%9.8	%6.2	%5.5	%5.2	%5.03

4/ مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية : هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق، كما تقلص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980، ويتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي[20].

5/ التلوث البيئي: ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بالسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هذه السياسات اهملت الاعتبارات البيئية في مخططاتها التنموية، ومع تحول الجزائر إلى إقتصاد السوق بداية تسعينات القرن الماضي، بدأت الحكومة تدرك أهمية البيئة، لكن هذا لم يمنع من تفاقم حدة التوث البيئي في الجزائر، وهذا راجع إلى الأسباب التالية[21]:

أ/ اهمال القضايا البيئية في البرامج التنموية

ب/ وجود صناعة قائمة على الاستغلال المكثف للطاقة
ج/ ضعف برامج التطهير واستغلال مياه الصرف
د/ سوء استغلال موارد الطاقة
ه/ النمو الديمغرافي المتزايد وضعف طرق جمع وتسيير النفايات بمختلف أصنافها
و/ سوء التهيئة العمرانية المنجزة

6/تلوث المياه:[22] يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية . وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة.

وفيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

7/ تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب، و يقدرحجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

نتائج الدراسة التحليلية

الجدول رقم 4 يوضح توظيف الصورة في المواد الصحفية للصحيفة

الشكل	التكرار	النسبة
من دون صورة	05	%15.1
صورة واحدة	08	%24.3
أكثر من صورة	20	%60.6
المجموع	33	%100

من خلال الإحصاءات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين أن أغلبية المواد الصحفية التي وردت في النسخة الإلكترونية لصحيفة الخبر في تناولها قضايا التنمية المستدامة وظفت أكثر من صورة، وهذا بنسبة 60.6% من المواد الصحفية محل التحليل، بينما المواد التي وظفت صورة واحدة بلغت نسبتها 24.3% ، في حين بلغت نسبة المواد التي لم توظف أي صورة 15.1%.

ويتحكم في توظيف الصور في المواد الصحفية لأي صحيفة عدة عوامل منها طبيعة القضية محل المعالجة والنوع الصحفي الذي يعالج هذه القضية، فمثلا كثيرا ما توظف الصور في الريبورتاج والتحقيق والتقرير، وهذا لإعطاء مصداقية أكثر للمواضيع، فضلا عن أنها أبلغ في الدلالة والتعبير عن الواقع، وهناك قضايا أخرى وأنواع صحفية أخرى كالخبر مثلا لا تحتاج إلى توفر صور، حيث تكتفي فيها الصحفية فقط بإعطاء معلومات حول الموضوع المعالج، وهذا ما يجرنا الاعتراف بأن توظيف الصور في الصحافة الجزائرية يتوقف على النوع الصحفي الذي من خلاله يتم تناول قضايا التنمية المستدامة وطبيعة المواضيع المعالجة، ودرجة حساسيتها وإمكانية توفر صور تدعم الموضوع المعالج.

والصحيفة عند توظيفها للصور خاصة في التحقيقات والريبورتاجات، وكأنها تريد تمرير رسالة للقارئ والمسؤول على حد سواء، مفادها أن المعلومات التي نطرحها حقيقية ولا مجال للشك فيها، وهي بذلك تفي بمسؤولياتها تجاه القارئ في ايضاح الرؤية له بخصوص مشاريع وبرامج الحكومة الإنمائية، والملاحظة البارزة التي اكتشفناها من خلال تحليل محتويات الصحيفة فيما يتعلق بالصورة هي أن الصور تستخدم اكثر في القضايا الحساسة والهامة بالنسبة للرأي العام خاصة في مجال البيئة وكل ما يهدد صحة المواطن الجزائري.

الجدول رقم 05 يوضح الأنواع الصحفية المستخدمة

النوع الصحفي	التكرار	النسبة
الريبورتاج	03	% 9.1
التحقيق	1	% 03.1
التقرير	20	% 60.6
الخبر	09	% 27.2
المجموع	33	%100

تبين الإحصاءات في الجدول أعلاه أن التقرير هو أكثر الانواع الصحفية استخداما في الصحيفة خلال تغطيتها قضايا التنمية المستدامة في الجزائر، في حين أن التحقيق هو الأقل استخداما في هذه الصحيفة.

وعليه فقد وظفت الصحيفة التقرير في تغطيتها لقضايا التنمية المستدامة بنسبة 60.6%، وحل الخبر في المرتبة الثانية بنسبة 27.2% ، ثم الريبورتاج بنسبة 9.1% ، وأخيرا التحقيق بنسبة 03.1% لا أكثر.

ويعود ارتفاع نسبة استخدام التقرير والخبر في تغطية صحيفة الخبر لقضايا التنمية المستدامة إلى عدة عوامل منها صعوبة الوصول إلى مصادر معلومات معلنة في التحقيق وعليه الصحيفة تتعامل مع هذه النقطة بحساسية خوفا من المساءلات القضائية، لأن تجربة الصحيفة مع هذه النقطة مريرة خلال السنوات الأخيرة خاصة في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، إضافة إلى كون التقرير والخبر هما أكثر المواد الصحفية سهولة من ناحية الإعداد وإيصال المعلومة في حينها، وهو ما يؤكده دائما مسئولو هذه الصحيفة بأن الخبر هي صحيفة معلومات لا صحيفة رأي.

الجدول رقم 06 يوضح طبيعة المواضيع المتداولة

طبيعة الموضوع	التكرار	النسبة
اجتماعي	09	%25
سياسي	08	%22.2
اقتصادي	12	%33.3
بيئي	04	%11.2
سياحي	03	%8.3
المجموع	36	%100

تعد قضايا التنمية المستدامة ذات الطابعين الاقتصادي والاجتماعي أكثر أنواع القضايا المعالجة من قبل الصحيفة وذلك بنسبة 33.3% للجانب الاقتصادي و 25% للجانب الاجتماعي، بينما القضايا البيئية والسياحية هي الأقل معالجة، فالقضايا البيئية لم تحض بنسبة معالجة سوى 11.2%، والقضايا السياحية بنسبة 8.3% لا أكثر، فيما كان نصيب القضايا السياسية نسبة قدرها 22.2 %.

والملاحظة البارزة هو أن هناك خلل كبير في فهم التنمية المستدامة في الصحافة الجزائرية عموما، لأن هذه الصحافة دائما ما تربط التنمية المستدامة بالجوانب الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، متجاهلة الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، كالبعد البيئي واستخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة، وربطها بأهداف المجتمع والترويج للسياحة المحلية على اعتبار الجزائر بلد سياحي بامتياز، الأمر الذي يؤهل السياحة لأن تكون عنصر مهم جدا في الاقتصاد الوطني ومورد هام للمداخيل المالية.

ولكن للأسف الشديد أن الصحيفة تقوم في كثير من الأحيان بتغطية فقط النشاطات الرسمية للشخصيات السياسية والاقتصادية أثناء خرجاتهم الميدانية وحديثهم عن التنمية المستدامة في الجزائر، ورغم أن الصحيفة تستعمل أسلوب النقد في تعامل الرسميين مع قضايا التنمية المستدامة، إلا أن نوع التغطية يبقى بعيدا عن الطموحات، خاصة إذا علمنا ان صحيفة الخبر تعد الصحيفة رقم واحد في الجزائر من ناحية الاحترافية والمهنية وإن لم نبالغ من ناحية المصداقية.

الجدول رقم 07 يبين فئة الفاعل

الفاعل	التكرار	النسبة
الشخصيات السياسية والاقتصادية	25	%67.5
المؤسسات الاقتصادية	07	%18.9
المنظمات	02	%5.4
أخرى	03	%8.2
المجموع	37	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلب الأحداث والقضايا التي عالجتها الصحيفة خلال فترة الدراسة كانت الشخصيات هي الفاعل والمحرك الأساسي فيها، سواء كانت هذه الشخصيات سياسية أو اقتصادية وذلك بنسبة 67.5 %، ونسبة 18.9% كان الفاعل فيها مؤسسات اقتصادية، أما نسبة 8.2%من القضايا المعالجة فكان الفاعل فيها عناصر عامة أو غير محدد، بينما كانت نسبة المنظمات خاصة منظمات المجتمع المدني قليلة جدا حيث لم تتعد حدود 5.4% فقط.

ويعد الفاعل عنصرا هاما وأساسيا في القضايا التي تعالجها الصحافة كونه يكشف عن صانع الحدث والمحرك الأساسي له، وهو مصدر الغموض الذي يخفي الحقائق والمعلومات حول مختلف القضايا، وكلما كان الفاعل صاحب قوة ونفوذ كلما صعب على الصحفي الوصول إلى الحقيقة كاملة، خاصة أثناء قيامه بتحقيقات أو ريبورتاجات حول تهديد المؤسسات الصناعية للبيئة في الجزائر واستغلال الاراضي الزراعية في التوسع العمراني والصناعي، وغيرها من القضايا التي تبقى عصية على الصحفيين الجزائريين للوصول إلى حقائق حولها.

والملاحظة البارزة في تغطية صحيفة الخبر بعد تحليلنا للمواضيع المعالجة، وجدنا أن الصحيفة تعالج القضايا الحساسة باحترافية عالية، خاصة إذا تعلق الامر بالقضايا الحساسة، مثل قضية استغلال الغاز الصخري في عين صالح بتمنراست، وتهديده للجانب البيئي والصحي في المنطقة، لأن الصحفي في تناوله للموضوع وتحليله له يستعين بخبراء أكفاء في هذا المجال لإيضاح الرؤية للقراء، أولا حول ايجابيات المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية، دون نسيان مخاطر هذا الاستغلال على الصحة والبيئة في المنطقة، وعليه فالصحفي لا يتكلم عن هذه القضايا من وجهة نظره الخاصة، وإنما من وجهة نظر الخبراء والمختصين، وهكذا هو الشأن مع باقي القضايا الحساسة، فضلا عن أنها تفسح المجال دائما للرأي والرأي اللآخر، وهذا ما نلمسه دائما في تقارير وريبورتاجات وتحقيقات الصحيفة، الأمر الذي أكسبها مكانة خاصة عند قرائها في الجزائر.

الجدول رقم يوضح 08 اتجاه الصحيفة نحو القضايا المعالجة

الاتجاه	التكرار	التكرار
إيجابي	11	%33.3
سلبي	19	%57.6
محايد	03	% 9.1
المجموع	33	%100

توضح الإحصاءات في الجدول أعلاه أن الصحيفة تعالج أغلب القضايا معالجة سلبية وذلك بنسبة 57.6% خاصة القضايا التي تضر بالبيئة والمحيط والجانب الإنساني والاجتماعي، حتى ولو كانت هذه المشاريع تعود على الدولة الجزائرية بالفائدة، ومن وجهة نظر الصحيفة فإن الجانب الإنساني والبيئي والصحي أولى من الموارد المالية، لأن هذه الأمور إن تعرضت للتهديد تكون نتائجها وخيمة على بناء الدولة، فمثلا من ناحية الجانب الصحي في الجزائر فإن موارد مالية ضخمة تصرف جراء التلوث الصناعي والمنزلي (النفايات الصناعية والمنزلية) نتيجة انتشار الامراض الخطيرة والمستعصية

في اوساط الساكنة القريبة من هذه المراكز، وهو ما يكلف خزينة الدولة امولا باهظة، فمثلا فاتورة استيراد الأدوية خلال عام 2014 بلغت 2.07 مليار دولار، وقدرت مصالح الجمارك الجزائرية فاتورة استيراد الأدوية بأكثر من 450.6 مليون دولار خلال الثلاثي الاول من العام الجاري مقابل 318.08 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي،اي بزيادة قدرت نسبتها 41.67 بالمائة، وأغلب هذه الادوية موجهة لأمراض ناجمة عن التلوث البيئي والمحيط.

وبالعودة إلى نفس الاحصاءات فإن هناك قضايا اخرى تعاطت معها الصحيفة بايجابية، وهذا ما توضحه النسبة المحصل عليها والمقدرة بـ 33.3%، وهي نسبة لا بأس بها، وهو ما يعني أن الصحيفة فعلا تعمل باحتراف ومهنية عالية، فالقضايا التي تعود بالفائدة على الدولة المجتمع الجزائري تشجعها الصحيفة وتعمل على الترويج لها من خلال كتاباتها بذكر ايجابيات هذه المشاريع كالقضايا التي تهتم بالبيئة وتحسين الجانب المعيشي للمواطن الجزائري، وتنمية الساحة المحلية والترويج لها وغيرها من القضايا الأخرى، فيما فضلت الصحيفة في قضايا اخرى ان تقف موقف الحياد، ربما لعدم اتضاح الرؤية أكثر لها بشأنها أو أسباب أخرى نجهلها، حيث بلغت النسبة هنا 9.1 %.

نتائج الدراسة

أولا/ صحيفة الخبر توظف الخبر والتقرير أكثر من الانواع الصحفية الأخرى في تغطيتها لقضايا التنمية في الجزائر، وهذا أمر يعاب على الصحيفة لأن التحقيق والتحقيق الاستقصائي جد مهم في مثل هذه القضايا من أجل تنوير الرأي العام، وهو الأقدر على الإحاطة والإلمام بالموضوع من كل جوانبه.

ثانيا/ الصحيفة تركز في تغطيتها لقضايا التنمية المستدامة في الجزائر على المواضيع الاقتصادية، وكأن التنمية المستدامة تنحصر في الجانب الاقتصادي فقط، بالرغم من أن كثير من المشاريع الاقتصادية في جانبها الصناعي هي المهدد الأول والرئيس للبيئة والإنسان، وهو محوران هامان في فلسفة التنمية المستدامة، وكثيرا ما يتم التركيز عليهما في المؤتمرات الدولية والوطنية حول التنمية المستدامة.

ثالثا/ تؤكد نتائج التحليل أن الشخصيات السياسية والاقتصادية هي الفاعل الأبرز في قضايا التنمية المستدامة، والصحيفة في تحليلها لمختلف المواضيع كثيرا ما تركز عليهما، بينما هناك فاعلين آخرين كان بإمكان الصحيفة التركيز عليهم، تم تجاهلهم خاصة المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم.

رابعا/ الصحيفة تعاطت مع أغلب المواضيع خاصة المتعلقة بالنشاط الحكومي، واتخذت منها موقفا سلبيا، بينما وقفت موقفا إيجابيا مع مواضيع أخرى مثل تلك المواضيع التي تتحدث عن وقوف المجتمع المدني ضد الاعتداءات اليومية من قبل الصناعيين على البيئة والمحيط، وهذا يحسب لصالح الصحيفة من خلال ايفائها بمسؤولياتها تجاه الرأي العام الجزائري في الدفاع عن مصالحه، والوقوف ضد كل المخاطر التي تهدد المجتمع الجزائري والأجيال القادمة.

خامسا/ عالجت صحيفة الخبر القضايا المطروحة معالجة سلبية، خاصة تلك القضايا التي تقوض البيئة وتهدد سلامة وصحة المجتمع، حيث تعتبر الصحيفة أن المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع والدولة الجزائرية، ولكنها تشكل خطرا على البيئة والمحيط لا تدخل ضمن إطار مشاريع التنمية المستدامة، لأن التنمية المستدامة تعني بالضرورة الحفاظ على هذه المقومات الأساسية وهي البيئة والمحيط وصحة الإنسان.

الخاتمة : يمكن القول ان هناك محاولات من الصحافة الجزائرية عامة، وصحيفة الخبر على وجه الخصوص لتغطية قضايا التنمية المستدامة في الجزائر بكل مهنية واحترافية، ولكنها تبقى دون مستوى الطموحات، نظرا لعدم توفر

الظروف الملائمة للعمل الصحفي، خاصة إذا علمنا أن حجم التغطية ونوعها يتحكم فيه الجانب السياسي والقانوني أكثر من الجانب المهني.

ورغم ذلك، فإن صحيفة الخبر استطاعت أن تفي بمسؤلياتها تجاه المواطن الجزائري، ولو بنسبة قليلة من خلال توفير المعلومات اللازمة حول مختلف القضايا، وتفسير الغامض والمبهم منها، لأجل تنوير الرأي العام بها، ومن ثمة اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، وهذا ما لمسناه خلال تغطيتها لأزمة الغاز الصخري خلال عام 2015 على سبيل المثال لا الحصر.

هوامش الدراسة:

[1] محمد نوال عمر، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، المكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1986 ، ص 110.

[2] منال هلال مزاهرة ، **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ** ، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص106.

[3] محمد منير حجاب، **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**،دار الفجر لنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 ، ص89.

[4] محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985 ، ص.06

[5] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص .172

[6] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي،(الأسس النظرية والنماذج التطبيقية)** ، دار الفكر العربي، ط5، القاهرة،2008،س09.

[7] عبد القادر عوينان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2008، ص26.

[8] أسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين الجق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، تونس، 26و27 أفريل 2012 ، ص.05

[9] F. Douglas Muschett**, an integrated approach to sustainable development** , in Douglas Muschett and outhers book: principles sustainable development , ST lucie press, florida,1997,p 07.

[10] حسن كريم، مفهوم الجكم الصالح، في كتاب اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والجكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص97. [11] حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، الجزائر.

[12] أسيا قاسمي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[13] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة تواصل، العدد 26، جوان 2010، ص141.

[14] نقلا عن الديوان الوطني للاحصاءات عبر الرابط التالي: www.ons.dz .statistiques Algérie , comptes économiques .

[15] مراد ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

[16] نقلا عن موقع الديوان الوطني للاحصاء عبر الرابط التالي: www. Ons .dz. statistiques,emploi et chômage 2015

[17] نقلا عن موقع الديوان الوطني للاحصاء عبر الرابط التالي: www. Ons .dz. statistiques,emploi et chômage

[18] مراد ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[19] المرجع نفسه ص 147.

[20] **أسيا قاسمي، مرجع سبق ذكره**، ص15.

[21] نقلا عن مراد ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 150،151.

[22] كربالي بغداد وحمادي محمد، **إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 ، ص 12.